اسم المصدر : اليوم
التاريخ: 09-12-2014 رقم العدد: 912 رقم الصفحة: 19 مسلسل: 81 رقم القصاصة: 1

الاقتصادي لدول الخليج

انفوجرافيك

© اليوم

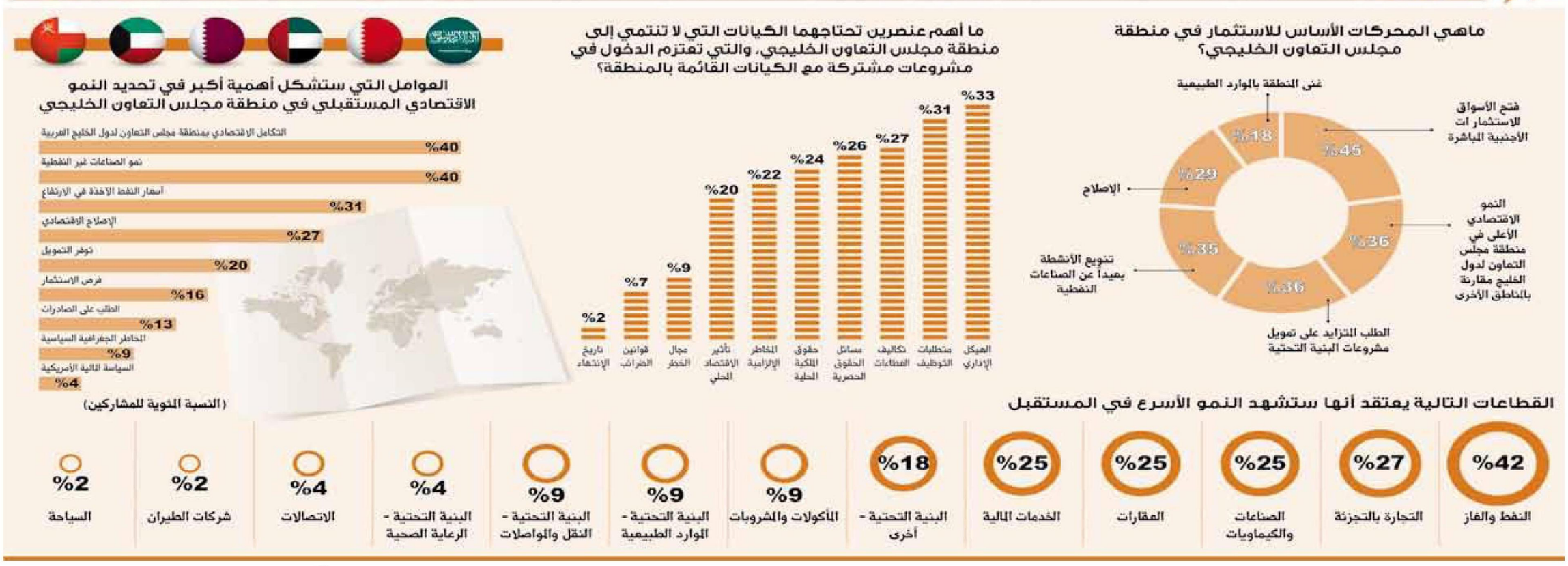

توقعات بأن تكون الشركات العامة المستثمر الأكثر نشاطًا في المنطقة

اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 09-12-2014 رقم العدد: 912 رقم الصفحة: 19 مسلسل: 81 رقم القصاصة: 2

ذات الأولوية لدى الحكومة هي تلك التي تُركّز على الاستثمارات التي تُعزز توفير فُرص العمل وتُسهّل نقل المعرفة والتقنية.

وكمثال على ذلك، يُعَدّ قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة هو الأكبر في الشرق الأوسط، بفضل تحرير السوق بالإضافة إلى إنفاق القطاع العام على المشروعات التي تدعم القطاع.

وفي شهر سبتمبر، أدخلت شركة فيرجن موبايل الشرق الأوسط وإفريقيا خدماتها في السعودية، في الوقت الذي اتخذت فيه هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات تدابير جديدة لتعزيز المنافسة في القطاع.

نشاطات الاستثمار

■ أيٌّ من الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي شهدت التأثير الأكبر، الناجم عن الإصلاح الاقتصادي، في نشاطات الاستثمار؟

أشار المشاركون إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في الإمارات تزيد من جاذبيتها كموقع استراتيجي لبدء الأعمال، وكذلك العمل كبوابة للتوسع في منطقة مجلس التعاون الخليجي ككل، التي تتوفر فيها كفاءات وطنية.

وقال أحد المشاركين: "لقد شَهِدَت الإمارات قفزات في السنوات القليلة الماضية، حيث أسهمت الأعمال المتنوعة في إرساء قاعدة يُقاس عليها، وعززت الطلب في السوق، وأضافت قيمة إلى رأس المال المُستثمَر، بالإضافة إلى أن السياسات التي دخلت حيز النفاذ واتُّبِعَت يسرت ممارسة النشاطات أكثر".

في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ووفقًا لنسبة 36,4٪ من المشاركين، تُعَدّ الكويت وعمان الدولتين الأقل تأثرًا بالإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بنشاطات الاستثمار، بينما تُعَدّ الإمارات هي الأكثر تأثرًا تليها السعودية.

وقد أشار أحد المشاركين إلى هذا قائلاً:

"تُعَدّ السعودية هي الدولة التي كانت نشاطات الاستثمار فيها الأكثر تأثرًا بالإصلاحات الاقتصادية؛ حيث استقبلت الدولة استثمارات كبيرة من مؤسسات الاستثمار الأجنبية ومن الأفراد الراغبين في الاستثمار. وقد أصبحت هذه السوق من أسرع الأسواق نموًا في الاقتصاد العالمي".

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يظل النمو الحقيقي في المملكة العربية السعودية أعلى من 4٪ في عامي 2014 و2015.

وقد عَزَا صندوق النقد الدولي هذا المعدل القوي للنمو إلى كل من الإنفاق الحكومي والدور المتزايد للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. فقد اشتركت الحكومة بنسبة كبيرة في تمويل مشروعات البنية التحتية.

وقد أظهرت أرقام نشرة ميدل إيست إيكونوميك دايجست أن قيمة المشروعات المعلَن عنها، والمنتَظَر تنفيذها في عام 2014، في المملكة العربية السعودية، في كل من قطاعات الطاقة، والمرافق، والنقل، والعقارات، تبلغ 240 مليار دولار، كان نصيب الأسد فيها من تمويل الحكومة.

كذلك، أنفقت الدولة، بسخاء على التعليم، وحرصت على تعزيز إصلاحات نظام العمل لزيادة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص.

وتُعَدّ السعودية من أكثر الدول إنفاقًا على التعليم، إذ إن الحكومة لم تُخَصِّص 56 مليار دولار لميزانية وزارة التربية والتعليم لعام 2014 فحسب، بل وافق الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في شهر مايو، على خطة خمسية بقيمة 21 مليار دولار لإدخال مزيد من التطوير في قطاع التعليم.

كذلك أسهم نظام السعودة الحكومي المسمى "نطاقات"، الذي يمنح المواطنين السعوديين أولوية التوظيف في القطاع الخاص قبل العمالة الوافدة، في مساعدة الحكومة على تقليل الإنفاق الاجتماعي، كما عزز جهودها لتنويع النشاطات الاقتصادية.

ومن جانب آخر، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة أيضًا لتحفيز الاستثمارات من خلال المبادرات التي تُساند قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما لشركة أرامكو السعودية دور ريادي في هذا الخصوص من خلال انشائها صندوقا يسمى «واعد» لدعم نفس الفئة - خصوصا الشباب - والسعي إلى توفير وظائف للمواطنين ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

حيث شملت هذه الجهود إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي كطريقة لتشجيع المصارف التجارية على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وكنتيجة لذلك، من المتوقع أن ينمو الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ليتجاوز 70 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2015.

وبالإضافة إلى هذا، فإن إحدى الاستراتيجيات الحكومية الأخرى لزيادة الاستثمارات في المملكة تتمثل في اتخاذ إجراءات تُيسر للشركات الأجنبية الاستثمار في المملكة العربية السعودية؛ بما في ذلك مراجعة وتطوير الأنظمة الحالية التي قد يُعيق بعضها مصالح المستثمرين.

وقد أشار المشاركون إلى قواعد حوكمة الشركات باعتبارها المجال الذي خضع لأغلب الإصلاحات، وقد تبعه، بفارق صغير، معايير الإقراض.

وقال أحد المشاركين: "شهدت نُظم الاستثمار الأجنبي أكثر خطوات الإصلاح؛ إذ أزالت الحكومات القيود، وحَرَّرَت تدفق معاملات الأعمال، لقد كان لدول مجلس التعاون الخليجي، في الماضي نُظمٌ وعوائق تقف في طريق جلب الاستثمارات إلى الداخل، ولكنها الآن أصلحت أو ألغيت".

ووفقًا لما ذكره المشاركون، لا يزال تركيز نشاط الإقراض منصبًا على الزيت والغاز في معظم دول المنطقة، وخاصة في المملكة (74٪) والكويت (58٪).

وتُعَدّ المملكة الهدف الرئيس لفُرص الاستثمار في الزيت والغاز، إذ كانت تنتج ما يقرب من 9,6 مليون برميل في اليوم في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014. على الرغم من أن الدولة ركزّت دعمها على مشروعات التصنيع والصناعات التحويلية، الأمر الذي أدى إلى نمو بنسبة 5,5٪ من اقتصاد الصناعات غير الهيدروكربونية في عام 2013، وذلك وفقًا للبنك الأهلي التجاري.

ومن بين المشروعات البتروكيميائية المهمة الأخرى، المشروع المشترك، بقيمة 20 مليار دولار، بين كل من شركة داو كيميكالز وشركة أرامكو السعودية، وكذلك مشروع مصفاة ينبع للتصدير، بقيمة 12 مليار دولار أمريكي، وهو مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية والشركة الصينية سينوبك. ومن المتوقع أن يُسهم المشروعان في تحقيق عائدات أعلى من التصدير، من خلال إضافة القيمة من معالجة المواد الهيدروكربونية محليًا، بالإضافة إلى توفير فُرص حقيقية للتوظيف والتدريب.

ويُعتقد أن الإقراض المصرفي في الكويت، في قطاع الزيت والغاز، يوفر فُرصًا جيدة للاستثمار؛ حيث يتطلب الأمر تقنية أكثر تقدمًا لاستخراج الزيت الثقيل والغاز المُر هناك.

غير أن الكويت تدرس، أيضًا، مشروعات كبرى للبنية التحتية، مثل السكك الحديدية الوطنية بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، ومشروع مترو مدينة الكويت بقيمة 7 مليارات دولار أمريكي، وهي مشروعات تخضع حاليًا لدراسات جدوى.

وفي الوقت ذاته، في البحرين، يعتقد المشاركون أن المصارف ستميل أكثر إلى تفضيل قطاع الخدمات المالية (31٪)، حيث إن البحرين تُركِّز، منذ وقت طويل، على تنويع نشاطات الاقتصاد، بعيدًا عن مخزون مواردها الطبيعية الآخذة في التناقص، لتقدم نفسها كأحد مراكز التمويل الإسلامي، وكبوابة للأعمال في السعودية ومنطقة الخليج كلها.

وقد أشار أحد المشاركين في الاستبيان إلى ذلك قائلاً: "تنمو البحرين في قطاعات التدريب، والمستحضرات الصيدلانية، والخدمات المالية، وبالتالي ستستجيب السوق بشكل جيد للأعمال المبتدئة استنادًا إلى القواعد المنهجية التي وضعتها الحكومة".

وقال آخر:

"تتميز البحرين بموقع يوفر قدرًا عظيمًا من الدعم الذي يشجع الأعمال على إقامة مكاتب إقليمية ومراكز توزيع في أغلب القطاعات".

أما في الإمارات فإن المصارف على استعداد أكبر لإقراض قطاع العقارات (27٪)؛ وخاصة في ظل استعدادات دبي لمعرض إكسبو الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المشاركون (24٪) أن من الممكن أن يجذب قطاع الصناعات والكيميائيات أرصدة الإقراض، حيث إن المشروعات الحالية، مثل تطوير مجمع الصناعات الكيميائية المسمى "كيماويات" في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي؛ من المقرر لها أن تُنشِّط النمو في القطاع، في حين كانت نسبة مساوية من المشاركين (24٪) على ثقة من الإقراض في قطاع تجارة التجزئة، الذي يتوسع بما يتماشى مع السوق الاستهلاكية المتنامية في الإمارات.

كذلك تأتي الزيادة في قطاع تجارة التجزئة في الإمارات وسط محاولة عدد من العلامات التجارية الأجنبية غزو أسواق مجلس التعاون الخليجي، حيث تخطط الإمارات لبناء مركز تسوق آخر يُعَدّ الأكبر في العالم.

جاذبية الإمارات

■ ما الدول الخليجية الأكثر في نشاطات الاستثمار الأجنبية خلال العامين المقبلين؟

يتوقع المشاركون أن تحظى الإمارات العربية المتحدة بأغلب الاهتمام من المستثمرين الأجانب على مدار السنة القادمة. وبالنسبة إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي ككل، يتوقع المشاركون أن يأتي أكبر تدفق للاستثمارات من أوروبا وآسيا.

كذلك أشار المشاركون إلى أن السياسات التجارية والعلاقات الجيدة بين الحكومات ستزيد من هذه الاستثمارات.

وقال أحد المشاركين: "ستقيم الشركات الآسيوية علاقات مع الشركات الكبرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث فُتحت الأبواب التنظيمية، كما تم تقليل تأثير الضرائب في الواردات والصادرات".

وتُعَدّ الإمارات الشريك التجاري الأول بمنطقة مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لآسيا، حيث بلغت قيمة الشراكات 75 مليار دولار في عام 2013.

وقد أوضح أحد المشاركين هذا قائلاً: "ينمو قطاع التجارة بفضل الأعمال الأوروبية والآسيوية التي تحاول نشر منتجاتها والاستفادة من الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تقدمها السوق الاستهلاكية في منطقة مجلس التعاون الخليجي".

ويعتقد أحد المشاركين أن أسواق المملكة تُعَدّ من بين أسرع الأسواق نموًا في العالم، حيث يقول: ستسعى الشركات ذات الأداء الضعيف في أوروبا والولايات المتحدة إلى تعويض ذلك في هذه الأسواق، كما ستحاول تحقيق مزيد من الاستحواذ والاستثمار".

ووفقًا لتوقعات المشاركين، ستتركز أغلب التدفقات الصادرة على إفريقيا.

وسيظل قطاع الاتصالات والإعلام والتقنية هو القطاع سريع التوسع في القارة الإفريقية، حيث صدرت إعلانات مؤخرًا، منذ مارس 2014، بأن شركة "اتصالات" الإماراتية تدرس دعم شركة ليبركوم المشغلة للهواتف المحمولة في بنين.

كما تُؤخذ أوروبا في الاعتبار أيضًا وفقًا لما أشار إليه أحد المشاركين حيث قال:

"تمتلك القارة الأوروبية أعمالاً مقدرة بأقل من قيمتها، ويمكن اعتبارها هدفًا قيمًا، بالإضافة إلى وجود مجال لنشاطات الدمج التي ستُعَدّ أحد محركات الأعمال في منطقة مجلس التعاون الخليجي".

الجدير بالذكر أن شركات كثيرة بمجلس التعاون الخليجي تواصل استثماراتها في القطاع المالي بآسيا، حيث يمثل التمويل الإسلامي في ماليزيا هدفًا جذابًا، وكذلك أسواق تجارة التجزئة التي استفادت من التوسع السريع لأعمال الطيران بمنطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث أنشِئَت مسارات جديدة للطيران إلى آسيا.

ستسمح السوق المالية السعودية للمستثمرين الأجانب بممارسة التداول فيها بحلول 2015. وستستضيف قطر مونديال 2022، والإمارات إكسبو، ما انعكاسات هذا على المنطقة استثماريا؟

يُراقب المستثمرون الأجانب قطر عن كثب، حيث من المُرجَّح جدًا أن تؤدي استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وبرنامج التنمية الاقتصادية الحكومي لعام 2030؛ إلى زيادة الإقراض للقطاعات ذات الصلة مثل البنية التحتية (35٪) والنقل (24٪) والعقارات (15٪) وكذلك السياحة (7٪).

في الوقت نفسه، رأى المشاركون أن الإمارات وقطر ستشهدان أكثر نشاطات الاستثمار التي تحدث فيما بين دول المنطقة.

ويأتي هذا غالبًا نتيجة لارتفاع النمو، وتوفر رأس المال في الإمارات وثمرة للتوسع في قطاعات مثل شركات الطيران والسياحة والخدمات المالية في قطر.

ومن المتوقع أيضًا أن تُقدِّم قطر فُرصًا للتوسع أمام شركات مجلس التعاون الخليجي القائمة، حيث إن من المقرر أن يتزايد الطلب على الخدمات والمواد في ظل الإعدادات لبطولة كأس العالم.

لقد وصف المشاركون تنمية البنية التحتية المتعلقة بإقامة معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي وبطولة كأس العالم في قطر 2022 بأنها "عنصر تغيير" من شأنه أن يؤثر إلى حد كبير في النمو الاقتصادي بمنطقة مجلس التعاون الخليجي.

وبالإضافة إلى ذلك، قال 81٪ من المشاركين إن إنشاء السكك الحديدية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي، سيؤثر إلى حد بعيد في النشاط الاستثماري بالمنطقة، بينما توقع 19٪ فقط حدوث تأثير متوسط في الاستثمار.

وانقسمت الآراء حول تأثير السوق المالية السعودية "تداول" التي ستسمح للأجانب بالتعامل فيها بداية من عام 2015، مما سيؤدي في النهاية إلى الدخول ضمن مؤشر الأسهم العالمية، وفقًا لمؤشر مورجان ستانلي لرأس المال.

وقد قال 49 بالمائة من المشاركين إن الاستثمارات الخارجية ستزيد إلى حد كبير نتيجة لهذا الإجراء، بينما توقع 46٪ فقط حدوث زيادة متوسطة في الاستثمار بناءً على هذا الإجراء، وأشار 5٪ إلى أن الإجراء لن يؤدي إلى أي تأثير.

وقال أحد المشاركين: "سيزيد مستوى الاستثمارات الخارجية في السعودية إلى حد كبير، فسوق الأسهم المالية التي أصبحت الآن مفتوحةً أمام المستثمرين الأجانب ستطرح الفرص أمام الشركات الأجنبية التي تواجه مشكلات في أسواقها المحلية".

وقال آخر:

إن قرار المملكة فتح السوق المالية السعودية "تداول" أمام الاستثمار الأجنبي يبرهن على التزام حكومات المنطقة المستمر للإصلاحات الهيكلية والقانونية، مما سيُسهِّل تنويع النشاطات الاقتصادية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويخلق فرص عمل عالية القيمة في المنطقة، ويسمح للشركات المحلية بخوض المنافسة في المضمار العالمي.

تسمح المملكة للجهات الأجنبية بالملكية بنسبة 100٪ لمعظم المشروعات الاستثمارية، وعلى الرغم من أن هذه الميزة لا تحظى بالإبراز الإعلامي مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، إلا أنها تمثل عامل جذب رئيسًا للاستثمارات الأجنبية؛ وبتضافرها مع فتح السوق المالية السعودية "تداول" ستضفي المزيد من الجاذبية على السوق الأعلى أرباحاً بين أسواق المنطقة".

الهياكل المثالية

■ أيٌّ أنواع هياكل التعاملات تتوقع أن يصبح الأكثر انتشارًا في منطقة مجلس التعاون خلال الفترة المقبلة؟ وما توقعاتك لحجم المشروعات المشتركة المحلية أو تلك القائمة، مقارنة بحجم المشروعات المشتركة الدولية في منطقة مجلس التعاون؟

يعتقد أغلب المشاركين (65,5٪) أن المشروعات المشتركة ستصبح أكثر هياكل التعاملات انتشارًا في منطقة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المقبلة التي تتراوح بين 12 و24 شهرًا، ويلي ذلك صفقات اندماج الأطراف المتساوين.

وجاءت عمليات شراء الأسهم الخاصة كثالث أكثر هياكل التعاملات التي توقَّع 45٪ من المشاركين تحققها.

ويعتقد 49 بالمائة من المشاركين، أيضًا، أن عدد المشروعات المشتركة الدولية سيزيد عن نظيرتها التي تتم فيما بين دول المنطقة، وهذا مقارنة بنسبة 46٪ اعتقدوا أن المشروعات المشتركة المحلية ستصبح أكثر انتشارًا من مثيلاتها الدولية خلال فترة الـ 12 شهرًا المقبلة.

ما أهم عنصرين تحتاجهما الكيانات التي لا تنتمي إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي، والتي تعتزم الدخول في مشروعات مشتركة مع الكيانات القائمة بالمنطقة؟

ذكر المشاركون الهيكل الإداري (كيفية هيكلة المشروعات وإدارتها على المستوى التنفيذي، وكيفية مشاركة كل طرف في هذا المشروع) ضمن أهم العوامل اللازمة للشركات الأجنبية لدخول المشروعات المشتركة مع الشركات القائمة بمنطقة مجلس التعاون الخليجي، كما ذكروا متطلبات التوظيف للمواطنين (متطلبات المحتوى المحلي)، بينما جاءت تكاليف العطاءات في المرتبة الثالثة فحسب في قائمة العوامل المهمة.

في الوقت ذاته، مَثَّل الهيكل الإداري، والجوانب القانونية بما في ذلك مشكلات تطبيق القوانين، بالنسبة للشركات القائمة بمنطقة مجلس التعاون الخليجي، أهم عاملين من العوامل التي يجب مراعاتها في المشروعات المشتركة مع الكيانات الأجنبية.

ومع ذلك، فبالرغم من هذه المخاوف المحتملة، أظهرت تصنيفات البنك الدولي أن بيئة الأعمال، في خمس دول من بين الدول الست بمجلس التعاون الخليجي، تُعَدّ مساعدة، عمليًا، للشركات الساعية إلى بدء الأعمال وتشغيلها.

وفي تصنيف سهولة ممارسة نشاطات الأعمال، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 26، والبحرين في المرتبة 46، وعمان في المرتبة 47، وقطر في المرتبة 48، في قائمة أفضل 50 دولة (من بين 189 دولة شملها التصنيف).

وخرجت الكويت، فقط، من قائمة أفضل 100 دولة؛ حيث احتلت المرتبة 104.

ويرى 36٪ من المشاركين في الدراسة أن عمليات الاندماج والاستحواذ الاستراتيجية ستزيد إلى حد كبير، بينما اعتبر 64٪ منهم أن الزيادة ستكون متوسطة خلال العام القادم.

وكان أمل المشاركين أكبر في زيادة حركة الأسهم الخاصة خلال فترة الـ 12 شهرًا المقبلة، حيث قال 51٪ منهم إنها ستزيد إلى حد كبير، خلافًا لنسبة 47٪ ممن ظنوا أن زيادتها ستكون نسبية، بينما اعتبر 2٪ أنها ستبقى في نفس المستوى.

وفيما يتعلق بأقوى المحركات لنشاط الاندماج والاستحواذ في المنطقة، فقد أعطى المشاركون نسبة 21٪ للتقديرات الجذابة، و19٪ للتوسع الجغرافي، و17٪ لنشر الاحتياطيات النقدية للأسهم الخاصة.

عقبات مؤثرة

■ ما أكبر المشكلات المؤثرة سلبًا في نشاط الاندماج والاستحواذ المتوقع في منطقة مجلس التعاون الخليجي؟

أكبر العقبات التي تعترض طريق عمليات الاندماج والاستحواذ المحتملة تتمثل في فقدان الشفافية التنظيمية، والمناخ السياسي، والمشكلات المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات، وفقا للدراسة.

وكان المشاركون أقل قلقًا تجاه المشكلات التمويلية المحتملة والظروف الاقتصادية.

وعلى رأس أساليب التمويل خلال الـ 12 شهرًا المقبلة، أدرج المشاركون أسلوبين هما؛ القوائم المالية للشركات والدعم من مُلاك الأسهم الخاصة، بينما اعتبروا نظام التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية مصدر التمويل الأقل استخداماً.

من المتوقع أن يزداد الإنفاق على البنية التحتية في مجلس التعاون الخليجي

الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع باعتبارها مصدرًا للتمويل

>> دول المجلس عملت على تنويع مصادر الدخل